مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية

اسم المقال: دور التخطيط البيئي في إرساء دعائم الحماية الوقائية البيئية
اسم الكاتب: د. عمار التركاوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1867
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 02:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور التخطيط البيئي في إرساء دعائم الحماية الوقائية للبيئة

د. عمار التركاوي*

الملخص

يُعدُّ موضوع حماية البيئة الهمّ الشاغل للإنسان والمجتمع، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني.

وقد تم الاستعانة ببعض الآليات والأدوات لمواجهة ما تراكم من مشكلات بيئية، ومن بين هذه الآليات التخطيط البيئي الذي يُعَدُّ من أهم الأساليب الوقائية لحماية البيئة، لما له من دور فاعل في مواجهة المخاطر البيئية، والحفاظ على موارد البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتحاول هذه الدراسة التعريف بالتخطيط البيئي، ومبادئه، وأهم المجالات التي يُستخدَم فيها، وبيان مدى فعاليته كنظام وقائي لحماية البيئة، وتوضيح أهمية البرامج والسياسات البيئية للتغلّب على المشكلات البيئية المعاصرة، وتحقيق مستقبل بيئي آمن ومستدام.

* أستاذ مساعد في قسم القانون العام– كلية الحقوق– جامعة دمشق.

The Role of Environmental Planning in Laying the Foundations for Preventive Environmental Protection

Dr. Ammar Terkawi*

Abstract

The issue of environmental protection is the main concern of man as an individual as well as the society, whether at the international, regional or national levels, Thus, some mechanisms and tools have been used to face the accumulated environmental problems. These mechanisms include environmental planning which is one of the most important preventive methods to protect the environment because of its efficient role in facing environmental risks, preserving the environment resources and achieving sustainable development with various economic, social and environmental dimensions.

This study attempts to introduce environmental planning and its principles and the most important fields in which it is used, and to highlight its effectiveness as a preventive system for environmental protection. And to clarify and highlights the importance of environmental programs and policies to overcome contemporary environmental problems and achieve a safe and sustainable environmental future.

* Associate professor in the department of public law -Faculty of law- Damascus University .

المقدمة:

البيئة اصطلاح ذي مضمون مركَّب، يشمل البيئة الطبيعية بمكوناتها التي أودعها الله فيها، أي الماء، والهواء، والتربة.... والبيئة المستحدثة، أو الاصطناعية، وهي تشمل كل ما أوجده تدخّل الإنسان، وتعامله مع المكوّنات الطبيعية للبيئة، من مبانٍ ومصانع وطرق، والعلاقات الإنسانية والاجتماعية التي تدير هذه المنشآت، كالقانون، والتنظيمات الإدارية، والاقتصادية.[1]

وإذا استعرضنا العلاقة بين الإنسان وبيئته، نجد أنَّها ظلَّت متوازنة فترة طويلة من الزمن عندما كان الحجم السكاني وقدرات الإنسان على استغلال موارد البيئة تتوازن وتتوازى مع القدرات البيئية، سواء القدرة الإنتاجية، أو الذاتية الاستيعابية، بما يكفل استمرارية التوازن البيئي من خلال العمليات الطبيعية.

ولكن عندما أخذ عدد السكان، ومعدلات استخدامه واستهلاكه لموارد البيئة في التزايد السريع بعد الثورة الصناعية، وما أعقبها من ثورة طبية، و زراعية، زادت قدرة الإنسان على استخدام موارد بيئته، حتى تعدّت العلاقة بينهما الخط الحرج، واشتدت حدة الصراع بين إنسان يضغط وبشدة على موارد بيئته، وبيئة أصبحت عاجزة عن العطاء في كثير من الأحيان تحت وطأة الضغط السكاني.

وقد برزت نتيجة لذلك مجموعة كبيرة من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد الإنسان، كمشكلة التلوث، والجوع، والتصحّر واستنزاف الموارد البيئية.[2]

هنا بدأ الإنسان يدرك أنَّه في مرحلة تفرض عليه ضرورة الإسراع بإعادة النظر في طرق استخدامه لموارد البيئة، فهو بحق يحتاج ثورة بيئية يقودها التخطيط، أو الفكر البئيي، لضبط استخدامات الإنسان لموارد بيئته، وتحقيق علاقات متوازنة آمنة من أجل استمرار العطاء البيئي من دون مآسٍ أو كوارث.

---

[1] د. عمار التركاوي، التشريع البيئي، منشورات جامعة دمشق، عام2016-2017، ص18.

[2] د. زين الدين عبد المقصود، التخطيط البيئي "مفاهيمه ومجالاته"، سلسلة قضايا بيئية، جمعية حماية البيئة، الكويت، نيسان، عام 1982، ص9 وما بعدها.

أولاً: التعريف بموضوع الدراسة وبيان أهميته وأسباب اختياره:

إنَّ موضوع حماية البيئة أصبح الهمّ الشاغل للإنسان والمجتمع سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي أو الدولي. فعلى المستوى الوطني الداخلي عمد المشرّع إلى خلق إدارة بيئية، وعزز صلاحياتها بوسائل وآليات قانونية مختلفة للتدخّل، منها ما يهدف إلى مواجهة ما تراكم من مشكلات بيئية ومعالجتها، ومنها ما يتم الاستعانة به لتجنّب وقوع الأضرار البيئية، والتي يغلب عليها الطابع الوقائي، ويقع على رأس تلك الآليات الوقائية لحماية البيئة التخطيط البيئي.

وقد جاء الاهتمام بالتخطيط البيئي، وإدماجه ضمن الآليات والأساليب الوقائية لحماية البيئة بناءً على ما له من مكانة مرموقة في سلم النشاط الإداري، فهو اليوم يعدُّ ركيزةً أساسية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

تتمحور هذه الدراسة حول بيان ماهية التخطيط البيئي من خلال التعريف به وبمبادئه، وأهميته وأبرز المجالات التي يُستخدَم فيها، وبيان مقومات نجاحه ومدى فعاليته كنظام وقائي لحماية البيئة.

وتتجلّى أهمية هذه الدراسة بسبب حيوية موضوع التخطيط البيئي، ودوره المحوري في حماية البيئة، في ظلّ ما تتعرّض له البيئة من مخاطر التلوث، والتدهور البيئي، مع احتمال تفاقمها، ما لم يتم التعامل معها وفقاً لخطة ومنهجية علمية مدروسة، تراعي مختلف المقتضيات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتكون قائمة على دراسات تقويمية للوضعية البيئية حاضراً ومستقبلاً، وتعمد إلى مراجعة شاملة وعميقة للأساليب والمناهج المعمول بها سابقاً، وتغييرها بتوجه جديد متكامل ومستديم، قوامه التخطيط البيئي.

كما يستمد موضوع التخطيط البيئي أهميته بحسبانه أحد المرتكزات الأساسية لإرساء دعائم الحكم الرشيد، حيث إنَّ غياب التخطيط عن السياسات البيئية للدول سيؤدي إلى فشل هذه السياسات.

ولعلَّ ما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع يعود إلى أن التغلّب على المشكلات البيئية المعاصرة، والتطلّع إلى مستقبل بيئي آمن ومستدام لا يمكن أن يتحقق من دون تخطيط بيئي محكم، لذلك فإن دراسة موضوع التخطيط البيئي، والإلمام بعناصره، والتدقيق في مكوناته، وبيان مدى فعاليته كآلية وقائية لحماية البيئة، يعدُّ عملية ضرورية استهوتني لخوض غمارها.

ثانياً: إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول توضيح فكرة أساسية تبرز من خلال الإجابة على تساؤلات عدة:

هل يُعدُّ التخطيط التخطيط البيئي وسيلة مناسبة لمواجهة الأخطار البيئية؟ وما مدى فعاليته كنظام وقائي لحماية وصيانة البيئة؟ وهل من الضروري تكريس التخطيط البيئي بشكل قانوني كي يحقق الدور المطلوب منه في ظلّ استراتيجيات التنمية المستدامة؟ وما مدى فعاليته على المستوى الدولي والإقليمي والوطني؟

ثالثاً: منهج الدراسة:

سأقوم في هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي الذي يهدف إلى تقرير خصائص ظاهرة معيّنة، أو مفهوم معيّن، بالاعتماد على جمع الحقائق والمعلومات، والمنهج التحليلي الذي يعتمد على تفسير الحقائق، وتحليلها، واستخلاص دلالتها، وصولاً إلى إطار مفاهيمي وفكري متكامل حول الموضوع.

رابعاً: خطة البحث:

تم اعتماد التقسيم الثنائي (اللاتيني)، حيث قُسِّم البحث إلى مبحثين، وكل مبحث إلى مطلبين، وفقاً للخطة الآتية:

حيث جاء المبحث الأول تحت عنوان: "ماهية التخطيط البيئي"، وقد قُسِّم إلى مطلبين: يتناول الأول منهما مفهوم التخطيط البيئي، ومبادئه، بينما يتعلّق الثاني بأهمية التخطيط البيئي وأبرز مجالاته. أما المبحث الثاني الذي جاء تحت عنوان: "مقومات

نجاح التخطيط البيئي ومدى فعاليته كنظام وقائي لحماية البيئة" فقد قُسِّم بدوره إلى مطلبين الأول بعنوان: " مقومات نجاح التخطيط البيئي"، بينما جاء الثاني بعنوان: " فعالية التخطيط البيئي في حماية البيئة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني"، وأخيراً الخاتمة التي تضمنت أهم ما توصلت إليه من نتائج، والمقترحات المتعلقة بموضوع البحث.

المبحث الأول: ماهية التخطيط البيئي:

شاع استخدام مصطلح "التخطيط" في عالمنا المعاصر، حيث يتم رسم الخطوط العريضة للمستقبل عن طريق تحديد الأهداف، ثم تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف بخطوات متوافقة ومتناسقة، باستخدام الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة، وأخيراً متابعة ما تم إنجازه، لتقييم مدى النجاح أو أوجه القصور في هذا الإنجاز.[1]

ولم يعد التخطيط للمستقبل ترفاً يمكن الاستغناء عنه، بل أصبح وسيلة لتحقيق التقدّم، والنمو، وضمان حياة كريمة لأفراد المجتمع.[2]

برز التخطيط البيئي كمفهوم حديث في المجتمعات المعاصرة التي أدركت أهمية البيئة في دعم التنمية الاقتصادية، حيث تم تبني هذا الأسلوب كمفهوم أو منهج لتطبيق سياسات الحكومات في تأكيد الإدارة البيئية الجيدة بتنظيم استخدام الموارد البيئية بالشكل الأمثل.

وحتى تتضح لنا ماهية التخطيط البيئي، فإننا سنقوم بدراسة هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين، كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم التخطيط البيئي ومبادئه.

المطلب الثاني: أهمية التخطيط البيئي وأبرز مجالاته.

---

[1] د. عبد الغني بسيوني عبدالله، أصول علم الإدارة العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، عام 1992، ص121.

[2] د. نجم الأحمد ود. أحمد اسماعيل، الإدارة العامة، منشورات جامعة دمشق، عام 2016-2017، ص58.

المطلب الأول: مفهوم التخطيط البيئي ومبادئه:

أولاً: تعريف التخطيط البيئي:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التخطيط البيئي، حيث يرى البعض أن التخطيط البيئي هو:" مفهوم ومنهج جديد في مجالات التخطيط يقوّم مشروعات الخطة من منظور بيئي. أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي، والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور.....هو التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية Environmental loading، بحيث لا تتعدّى مشروعات التنمية وطموحاتها الحدّ الإيكولوجي الحرج، وهو الحدّ الذي يجب أن نتوقف عنده ولا نتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية، قد تعصف بكل ثمار مشروعات الخطة بما يؤدي إلى كارثة إيكولوجية Ecological Crisis. أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يطوّع خطط التنمية بيئياً.[1]

ويُعرِّف البعض الآخر التخطيط البيئي بأنَّه: "وضع برنامج يتضمّن قواعد وتنظيمات محددة لحماية البيئة، من خلال التوقّع والتنبؤ بالمخاطر والمشكلات البيئية التي يمكن أن تظهر مستقبلاً، وأخذ الحيطة والحذر بشأنها، عن طريق وضع الخطط اللازمة للوقاية منها، والتقليل من خسائرها".[2]

وبتحليل التعريفين السابقين يمكن القول إن التخطيط البيئي هو: رؤية واعية تعمل كضابط لكل أنواع الخطط الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف موارد البيئة، بما يحقق لها الاستخدام الآمن والمتوازن.

[1] د. زين الدين عبد المقصود، مرجع سابق، ص15.

[2] اسماعيل نجم الدين زنكنة، القانون الإداري البيئي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، عام 2012، ص355.

ثانياً: مبادئ التخطيط البيئي:

يقوم التخطيط البيئي على مجموعة من المبادئ والركائز التي يستند إليها في تحقيق أهدافه في حماية البيئة، ووقايتها من مختلف الأخطار المحدقة بها، وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

وهذه المبادئ هي:[1]

1. الوقاية:

يعتمد التخطيط البيئي في التعامل مع القضايا البيئية على مبدأ الوقاية بحسبان أن تطبيق هذا المبدأ هو أقل كلفة، وأكثر فعالية من معالجة المشكلات بعد حدوثها. وهذا المبدأ كرَّسته العديد من الإعلانات والمواثيق الدولية، ومنها إعلان "ريودي جانيرو" لعام 1992 في إطار المبدأ رقم/15/، والذي ينص على أنَّه: "من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول على نطاق واسع، بالنهج الوقائي، حسب قدراتها....".

2. التكامل والشمول:

إيماناً أن العلاقات البيئية كلها متداخلة، بحيث يُؤثِّر بعضها على بعض، حيث إنَّ أيّ خلل في أيّ عنصر من عناصر المجموعة يُؤثِّر في باقي العناصر، كما أنَّ أيّ عمل يتم في المجتمع يمت بصلة إلى كل القطاعات بدرجات متفاوتة، فإن التخطيط البيئي يقوم بالاعتماد على هذه النظرة الشمولية والتكاملية للبيئة. ومن هذا المنطلق يجب أن تكون الخطة البيئية شاملة يدخل ضمنها كل العناصر المكوّنة للمحيط والبيئة، وذلك حتى لا تكون الخطة جزئية، وبالتالي تصبح قليلة الجدوى. ومثال ذلك أن تتضمّن هذه الخطة مكافحة التلوث الهوائي، وتتغافل عن التلوث المائي، كما يجب أن تكون عمليات التخطيط البيئي متكاملة مع عمليات التنمية الشاملة، ومكمّلة لها.

[1] بوطالبي سامي، النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف2، عام 2016-2017، ص35 وما بعدها.

3. العودة إلى الطبيعة:

مع التطوّر التكنولوجي ازداد الاعتماد على الحلول الصناعية، بينما يتم تجاهل الحلول والمزايا الطبيعية، والتي عادةً لا ينتج عنها آثار جانبية سلبية إلى جانب أنها قليلة التكلفة، ولذلك فإن المخطط البيئي عندما يخطط لحل أيّ مشكلة بيئية، فإنه يحرص أن يبدأ أولاً بالبحث عن الحلول والبدائل التي يمكن أن تقدمها الطبيعة قبل اللجوء إلى أي حل آخر، فمثلاً عند معالجة الآفات الحشرية والنباتية، نجد أن اعتماد أسلوب المكافحة البيولوجية إلى جانب أنه فعّال فهو قليل التكاليف، ولا يترك أثاراً ضارة على البيئة والصحة، وذلك على النقيض من المبيدات المصنَّعة التي تترك آثاراً بيئية خطيرة، فضلاً عن ارتفاع تكلفتها.

4. الاعتماد على الذات:

لا شك أن لكل مجتمع ظروفه ومشكلاته البيئية الخاصة به، علاوة على أنه يمتلك موارد بيئية محددة، ولذلك نجد أن نجاح التخطيط البيئي يتوقّف على مدى قدرته على ربط المجتمع ببيئته، وجعله يبحث عن الحلول المتوافقة مع البيئة المحلية، إذ إنَّ كثيراً من الحلول الجاهزة المستوردة من الخارج لا تفلح، لأنها لا تتوافق مع البيئة المحلية، ومن ثم يجب إعداد الخطط البيئية وفقاً للخصوصيات المحلية، باستخدام المعارف والخبرات المحلية قدر الإمكان، وهذا لا يعني عدم الاستفادة من خبرات الآخرين، ولكن يتم الاستفادة منها وفقاً لظروف المجتمع المحلي واحتياجاته.

المطلب الثاني: أهمية التخطيط البيئي وأبرز مجالاته:

يتّسم التخطيط البيئي بأهميّة كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية، والتنموية، والبيئية، وهناك العديد من المجالات التي يستخدم في نطاقها، وسنقوم بتوضيح ذلك كالآتي:

أولاً: أهمية التخطيط البيئي:

تكمن أهمية التخطيط البيئي في كونه من أنجح الوسائل لحماية البيئة، ويرجع ذلك إلى طبيعته الوقائية، إذ يتحاشى بوساطته حدوث المخاطر والمشكلات البيئية، كما إنه

من خلال هذا النوع من التخطيط يمكن تلافي الأعباء البيئية السلبية التي تخلّفها مختلف المشروعات التنموية للدولة. وبذلك فإن التخطيط البيئي يكتسب أهمية قصوى تعود بالفائدة على البيئة والاقتصاد معاً، وهذا ما سنحاول توضيحه، كالآتي:

1. الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي:

يؤدي التخطيط البيئي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وحماية البيئة من سوء استغلال الموارد، وترشيد استخدامها، وفي ذلك تحقيق منافع اقتصادية كبيرة.[1] ومن الأمثلة على ذلك:

أ- إن التخطيط البيئي يضمّ في طياته مشروعات تحقق أرباحاً اقتصادية، وخير مثال على ذلك مشروعات الاستفادة من المخلّفات، وإعادة تدويرها، فبدلاً من التخلّص منها والتحمّل في سبيل ذلك نفقات مالية، وآثار بيئية سلبية، فإنه يتم التعامل مع المخلّفات كمورد اقتصادي عبر إعادة التدوير و إنتاج العديد من المنتجات.

ب- إن التخطيط البيئي من خلال معالجته للمشكلات البيئية، وتقويمه لمختلف المشروعات، وجعلها لا تنتج آثاراً بيئية غير سليمة، يؤدي في نهاية الأمر إلى خلق بيئة صحية آمنة، ما يجعل الأفراد أكثر قدرة على الإنتاج، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وتخفيض النفقات المصروفة على العلاج الصحي.

ج- إن تطبيق المبادئ التي يقوم عليها التخطيط البيئي من شأنها أن تدفع إلى تحقيق توفير اقتصادي، فمثلاً لتحقيق مبدأ "الوقاية خير من العلاج"، يستلزم إعداد دراسات تقويم الأثر البيئي للمشروعات الجديدة، بحيث يتم التعرّف على الأضرار البيئية التي قد تنتج عنها لتفاديها مستقبلاً، وبالتالي تفادي النفقات المالية التي كانت سترصد لمواجهة تلك الأضرار.

كما أن مبدأ "الاعتماد على الذات" يساعد في تحقيق وفرة اقتصادية، فهو يدفع نحو الاعتماد على الخبرة والتقنيات المحلية بدلاً من صرف أموال طائلة في استيراد

[1] د. حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، عام 2012-2013، ص141.

الخبرات التقنية الأجنبية، وكذلك بالنسبة إلى مبدأ "العودة إلى الطبيعة" الذي يدفع إلى الاعتماد على الحلول الطبيعية منخفضة التكاليف.[1]

د– يساعد تطبيق التخطيط البيئي على التقليل من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث البيئية الطبيعية والاصطناعية، فإلى جانب ما تخلّفه هذه الأخيرة من خسائر في الأرواح، فهي تخلّف أيضاً خسائر اقتصادية جسيمة تؤدي في كثير من الأحيان إلى انهيارات اقتصادية كبيرة.

ومن أجل الحدّ والتقليص من هذه الخسائر الاقتصادية لا بد من دمج مسألة الحدّ من مخاطر الكوارث الطبيعية في الخطط والبرامج والسياسات الإنمائية، وذلك من خلال تخطيط القدرة على الجهوزية على مختلف المستويات من خلال الخطط الوقائية ضد هذه الكوارث.[2]

2. الأهمية البيئية للتخطيط البيئي:

تتجلّى الأهمية البيئية للتخطيط البيئي في كونه يشكّل البوصلة التي توجّه العمل البيئي، ويبرز ذلك في نواحٍ عدة أهمها:

أ– يؤدي تطبيق التخطيط البيئي إلى ترشيد عمل الإدارة البيئية، حيث يعدّ الطريق الأمثل الذي يمكن أن تضمن الإدارة البيئية من خلاله، أن الجهود التي تبذلها لحماية البيئة تسير بشكل منظّم ومنضبط، وأنه سيكون لها نتائج إيجابية مثمرة.

ب– يسهم التخطيط البيئي في التخفيف من وطأة مختلف المشكلات البيئية، فمثلاً من خلال تقويمه للمشروعات التنموية، بحيث لا تضرّ بالكائنات الحية، يسهم في الحفاظ

---

[1] ندى السيد حسن أحمد، عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، " التخطيط البيئي وأهميته الاستراتيجية للبيئة والتنمية "، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد العاشر، العدد (3)، ديسمبر، عام 2008، ص34.

[2] لمزيد من التفاصيل حول الأهمية الاقتصادية للتخطيط البيئي انظر:
بسام سمير الرميدي، فاطمة الزهراء طلحي، " التخطيط البيئي كآلية لتحقيق البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة-رؤوية مصر 2030 "، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، القاهرة، العدد السابع، سبتمبر، عام 2018، ص262.

على التنوّع البيولوجي، ومن خلال تقويمه للمشروعات الصناعية، فيقلل من انبعاثاتها من الملوّثات الهوائية إلى أدنى حد، يساعد على التخفيف من حدة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

ج- من خلال تطبيق التخطيط البيئي يستطيع صانعو القرار، ومسؤولو البيئة والتنمية، التأكّد من أن التنمية تحقق الأهداف المرسومة لها من دون أن تترك آثاراً بيئية ضارة.

د- يسهم التخطيط البيئي في حماية البيئة، وذلك من خلال مختلف الخطط التي تستهدف مكافحة التصحّر، وزيادة المساحات الخضراء. كذلك فإن التخطيط لإقامة مناطق صناعية بعيداً عن التجمّعات السكنية يقلل من الآثار السلبية للتنمية الصناعية على البيئة، ويسهم في الحدّ من التلوث، وكذلك التخلّص من النفايات.[1]

ثانياً: مجالات التخطيط البيئي:

للتخطيط البيئي مجالات عدة، يمكن أن نذكر أهمها:[2]

1. التخطيط البيئي المتعلّق بالموارد الطبيعية:

يبرز دور التخطيط البيئي بصورة كبيرة في وضع النظم الكفيلة باستغلال الموارد الطبيعية، وترشيدها، والبحث عن بدائل لها، حتى يمكن إطالة أمد استعمالها. ففي مجال الثروات الزراعية يجب التخطيط لتوسيع الرقعة الزراعية، عن طريق استصلاح الأراضي الجديدة من جهة، والمحافظة على الأراضي الزراعية القائمة من خطر التجريف والتصحّر وزحف العمران عليها من ناحية أخرى. علاوة على وضع تخطيط شامل للاهتمام بعناصر التربة، وقد يكون ذلك عن طريق عدم إرهاق الأراضي الزراعية

[1] للمزيد من التفاصيل انظر:
د. ساسي سفيان، " المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية "، مجلة جيل حقوق الإنسان الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي، طرابلس، لبنان، العدد (2)، حزيران، عام 2013، ص25.

[2] د. عيد محمد مناحي المنوخ العازمي، الحماية الإدارية للبيئة " دراسة مقارنة "، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 2009، ص297 وما بعدها. ود. زين الدين عبد المقصود، مرجع سابق، ص24.

بمحصول واحد فترة طويلة بحيث يستنزف عناصرها، وعدم استخدام أسمدة ومبيدات زراعية من شأنها التأثير سلباً على عناصر التربة. وفي مجال الثروة المائية يجب التخطيط لترشيد استهلاكها، سواء في الاستعمال الخاص بالأفراد، أو في ري المزروعات (كاستخدام الأساليب الحديثة في الري مثل الري بالتنقيط). كما يجب التخطيط والبحث عن موارد عديدة للثروة المائية، سواء كانت مياه جوفية، أو مياه الأمطار، أو عن طريق تحلية مياه البحر.[1]

وفي مجال الثروات النفطية والمعدنية يجب وضع الخطط الكفيلة بالاستخدام الأمثل لها، سواء من حيث استخدام تقنية عالية في التنقيب عنها، أو تطوير آلية استخراجها، كذلك عدم الإضرار بالثروات الأخرى الموجودة في باطن الأرض، علاوة عن البحث عن بدائل لها.

2. التخطيط المتعلّق بالتنمية العمرانية والأثرية:

يجب على الأجهزة القائمة على التخطيط العمراني في الدولة وضع خطة واضحة لإبعاد المجتمعات العمرانية السكانية عن المناطق الصناعية، والاهتمام بتخطيط المدن بطريقة تضمن عدم ازدياد ارتفاع المباني عن حدود معيّنة تكون موحّدة في كل منطقة، علاوة على ضرورة وجود منافذ ومناور وأماكن للمساحات الخضراء بين العقارات.

كذلك يجب العمل على وضع تخطيط شامل لإيجاد مجتمعات عمرانية جديدة خارج نطاق المدن المزدحمة بالسكان، مع توفير الخدمات الضرورية لهذه المجتمعات.

ولاشك أن هذه الإجراءات من شأنها التقليل من المخاطر البيئية المتعلّقة بالتلوث الناتج عن تراكم النفايات المنزلية، والذي يزداد كثيراً في مناطق السكن العشوائي المزدحمة بالسكان.

[1] انظر في ذلك: د. ناصر جلال حسنين، " دور الدولة في حماية البيئة مع التركيز على الأدوات الاقتصادية وإمكانية تطبيقها في مصر في ظلّ المتغيرات المحلية والعالمية "، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، السنة (97)، العدد (484)، اكتوبر، عام 2006، ص293 وما بعدها.

كذلك من شأن هذه الإجراءات كفالة بيئة صحية ونظيفة، ووصول أشعة الشمس والهواء النقي إلى الوحدات السكنية لهذه المجتمعات المدنية،، ومراعاة الناحية الجمالية في تخطيط المدن، وتنسيقها.[1]

ويجب أن يشمل التخطيط البيئي أيضاً حماية البيئة الأثرية من زحف العمران عليها، وذلك للمحافظة على خصوصية المناطق الأثرية، فيجب عند التخطيط لإنشاء المجمّعات السكنية، وشق الطرق، البعد قدر الإمكان عن المناطق الأثرية.

كما يجب التخطيط لتجنيب المناطق الأثرية تسرب المياه الجوفية إليها، أو مياه الصرف الصحي، علاوةً على ضرورة وجود تخطيط أمني محكم للمحافظة على الآثار والتراث الثقافي من مخاطر السرقة والتدمير.[2]

3. التخطيط البيئي المتعلّق بمواجهة الكوارث والمخاطر الطبيعية:

يقع على عاتق الأجهزة التخطيطية وضع خطة منظمّة لمواجهة المخاطر والكوارث الطبيعية كالزلازل، والبراكين، والسيول، والأعاصير، وذلك بعدم إنشاء تجمّعات سكنية في المناطق الداخلة في حزام الزلازل والبراكين.

كما يجب التخطيط لمنع القيام بالأنشطة التي من شأنها إحداث فلوق وتشققات بالقشرة الأرضية (كأعمال التفجيرات واستخدام الديناميت في الجبال)، وكذلك يمكن التخطيط لتصميم مجاري للسيول بعيداً عن الكتلة العمرانية وشبكات الطرق والكهرباء.

4. التخطيط البيئي المتعلّق بالمحافظة على التنوع البيولوجي:

تحتاج المحافظة على التنوّع البيولوجي وضع الخطط الكفيلة بذلك، سواء بإنشاء محميات طبيعية للمحافظة على العناصر النباتية، أو الحيوانية، أو السمكية،[1] أو الثروات البحرية القابلة للانقراض.

---

[1] د. ماجد راغب الحلو، " البيئة العمرانية بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية "، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، المجلد الأول، العدد الأول، تموز، عام 1998، ص29 وما بعدها.

[2] د. أبو العلا علي أبو العلا النمر، نحو تعزيز حماية البيئة الأثرية المصرية في العلاقات الخاصة الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 1997، ص20 وما بعدها.

ويجب إيجاد سياسة تخطيطية بيئية واضحة تضمن عدم إضرار المشروعات الصناعية، أو الأنشطة الإنسانية بالتنوّع البيولوجي، مثل أعمال الإنشاءات الساحلية، كأرصفة الموانئ، والقرى السياحية، وممارسة الصيد، والرعي الجائر، أو التلوث الناتج عن مياه الصرف الصحي، أو التلوث الناتج عن استخراج النفط، ونقله.

المبحث الثاني: مقوّمات نجاح التخطيط البيئي ومدى فعاليته كنظام وقائي لحماية البيئة

يرتبط نجاح التخطيط البيئي بتوفر مجموعة من المقوّمات والدعائم، تؤدي دوراً مهماً في جعل التخطيط البيئي النظام الأمثل لحماية البيئة وقائياً، ومنع الإضرار بمواردها الطبيعية، ومكوّناتها المستحدثة، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني.

وستتم دراسة هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين، كالآتي:

المطلب الأول: مقومات نجاح التخطيط البيئي

المطلب الثاني: مدى فعالية التخطيط البيئي في حماية البيئة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني

المطلب الأول: مقومات نجاح التخطيط البيئي

هناك مجموعة من المقوّمات يجب توافرها حتى يحقّق التخطيط البيئي أهدافه والنجاح المأمول منه، ويمكن أن نذكر هذه المقوّمات في النقاط الآتية:

أولاً: توافر معلومات بيئية شاملة وتفصيلية:

يعدّ توفر المعلومات البيئية الدعامة الأولى والاستراتيجية للتخطيط البيئي، ولا بد أن تكون هذه المعلومات شاملة وتفصيلية[2]، بحيث تلمّ بكل التفصيلات عن العنصر البيئي المراد التخطيط له من خلال تحديد قيمته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد الموارد والوسائل اللازمة لتنفيذ عملية التخطيط البيئي. كما يجب توافر معلومات دقيقة

[1] د. بدرية عبد الله العوضي، أبحاث في القانون البيئي الوطني والدولي، الكويت، عام 2005، ص266.

[2] بسام سمير الرميدي، وفاطة الزهراء طلحي، مرجع سبق ذكره، ص267.

عن عدد السكان، والأنشطة في تلك المناطق، حتى يمكن معرفة مدى تحمّل هذه المنطقة للضغوط عليها بيئياً، سواء من خلال الأنشطة السكانية، أو المشروعات المقترح تنفيذها.

ثانياً: وجود إدارة بيئية فعَّالة:

إن وجود إدارة بيئية فعّالة تمتلك قدرات مؤسسية، ولديها خبرات في العمل البيئي، ومعززة بكوادر مؤهلة فنيّاً وبيئياً، لا يعدّ عاملاً لنجاح هذه العملية فقط، بل يعدّ شرطاً جوهرياً حتى يحقق التخطيط البيئي أهدافه، فنجاح أيّ خطة بيئية مرهون بمدى قدرة الإدارة على تنفيذها مراقبتها، وتعديلها.[1]

وتقع مسؤولية التخطيط البيئي في أغلب الدول على عاتق السلطة التنفيذية بجميع مستوياتها، من خلال اقتراح القوانين، والتشريعات المتضمّنة تخطيطاً بيئياً لأجل حماية البيئة، وعناصرها، وكذلك على مستوى تنظيم هياكل الأجهزة والمؤسسات المركزية والمحليّة، واختصاصاتها، وأوجه التنسيق فيما بينها، لتحقيق الحماية الأمثل للبيئة، وتجنّب التناقض بين الهيئات القائمة على حماية البيئة.[2]

ثالثاً: الرقابة البيئية:

تمثّل الرقابة والمتابعة المستمرة أحد عوامل نجاح التخطيط البيئي، حيث تسهم في التأكّد من تطبيق الإجراءات والالتزامات البيئية كافة الموجودة في الخطة، وعدم تجاهلها. كما تسهم الرقابة البيئية في التعرّف على الانحرافات أو التجازوات في تنفيذ الخطة، ومدى إمكانية اتخاذ إجراءات تصحيحية تعيد الوضع إلى مساره الطبيعي، بما يحقق الأهداف المتوخاة من الخطة البيئية.

---

[1] د.عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، " دور التشريعات البيئية في إرساء دعائم التخطيط البيئي "، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة بعنوان: " دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية "، بإشراف المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 7- 10 مايو، عام 2005، ص9.

[2] اسماعيل نجم الدين زنكنة، مرجع سبق ذكره، ص356.

رابعاً: الشراكة مع المجتمع المدني:

يشكّل مبدأ مشاركة الأفراد كجهة مستقلّة عن سلطة اتخاذ القرار أمراً مهماً في نجاح التخطيط البيئي، ولذلك فإن مشاركتهم توفر للمخططين البيئيين بيانات ومعلومات قيّمة تسهم في بلورة السياسات والخطط البيئية.

ومن جهة أخرى، فإن مشاركة المواطنين في عملية التخطيط البيئي تجعلهم أكثر قبولاً ودعماً لهذه المشروعات.

خامساً: دراسات تقويم الأثر البيئي كأداة للتخطيط البيئي:

يعدّ تقويم الأثر البيئي الأداة الأساسية للتخطيط البيئي. ويقصد بالتقويم البيئي مجموعة الإجراءات التي تسمح بتقدير قدرات المعطيات البيئية بما يمكّن المخطط من تحديد نوع الاستخدام الأنسب، ودرجة تأثير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على البيئة، من خلال تحديد الآثار، أو النتائج الايجابية والسلبية لمشروع الخطة.

ومن ثم يصبح الغرض من أي تقويم هو التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية لأي استخدام لتفادي المشكلات البيئية المستقبلية، وفي الوقت ذاته تبني الآثار الايجابية دعماً للتنمية. ويتطلّب التقويم البيئي وجود مجموعة من الخبراء من مختلف التخصصات تعمل معاً كفريق واحد، تنسق وتقدم الدراسات الفنيّة التخصصية.

ويخدم التقويم البيئي صانعي القرار بما يقدّمه من تقويم للقدرات البيئية على اختيار أفضل الخطط ملاءمة لظروف البيئة.[1]

سادساً: يجب أن تهدف الخطة البيئية إلى تحقيق التنمية المتوازنة:

يقصد بالتنمية المتوازنة تحقيق التوازن والتوازي بين خطط التنمية الريفية والحضرية، فالتنمية الريفية والحضرية توأم أي خطة بيئية، بمعنى أن الاهتمام بأحدهما على حساب الآخر يؤثّر سلباً على الخطة، ومدى فعاليتها. فإهمال التنمية الريفية على سبيل المثال

[1] د. زين الدين عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص17. ولمزيد من التفاصيل حول تقويم الأثر البيئي انظر: د. سيد محمد بيومي فودة، الوجيز في القانون البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 2017، ص88 وما بعدها.

كثيراً ما يؤدي إلى حدوث خلل في البيئة الريفية، ويفقدها دورها في جذب السكان، وإنتاج الغذاء، إذ يتحوّل الريف من قطب جاذب للسكان إلى قطب طارد. ومن ثم يضطر كثير من سكان الريف إلى النزوح إلى المناطق الحضرية بمعدلات غير متوقعة من قبل المخططين، وتختلّ بالتالي العلاقة بين الإنسان وبيئته الحضرية، وتنشأ كثير من المشكلات الحضرية (مشكلات الإسكان– المرور– الخدمات، وغيرها).

ومن جهة أخرى، فإن إهمال التنمية الحضرية ينعكس أيضاً على البيئة الريفية، حيث يفقد الريف كثيراً من أسواقه وخدماته. ومن هنا تتضح أهمية التنمية المتوازنة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

المطلب الثاني: مدى فعالية التخطيط البيئي في حماية البيئة

على المستوى الدولي والإقليمي والوطني:

يعدّ التخطيط البيئي من الوسائل الفعّالة في حماية البيئة على المستويات كافة دولياً، و إقليمياً، ووطنياً على النحو الآتي:

أولاً: التخطيط البيئي في ظل القانون البيئي الدولي:

بدأ الاهتمام الدولي بمخاطر التلوث على التنمية منذ ستينيات القرن الماضي. وعُقد مؤتمر "ستوكهولم" عام 1972 كي يثار للمرة الأولى قضية التخطيط البيئي كآلية ملحة من أجل تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية، وقد وجّه المؤتمر انتقادات حادة إلى الحكومات والهيئات التي لا تأخذ المقتضيات البيئية في الحسبان عند وضع خطط التنمية.[1]

ومنذ ذلك التاريخ توالت المؤتمرات الدولية المهتمة بالشأن البيئي، فقعد مؤتمر "ريودي جانيرو" في البرازيل عام 1992، وقد كان اجتماعاً عالمياً كبيراً حضره ثلاثون

[1] لمزيد من التفاصيل حول مؤتمر "ستوكهولم" لعام 1972 انظر: د. عمار التركاوي، التشريع البيئي، مرجع سبق ذكره، ص195 وما بعدها. ود. عمار التركاوي، " دور القانون الدولي البيئي في مواجهة المشكلات البيئية المعاصرة "، مجلة المحامون، العددان (5-6)، أيار-حزيران، عام 2010، ص728 وما بعدها.

ألفاً من ممثلي /178/ دولة و/130/ من رؤساء الدول والحكومات، اجتمعوا من أجل حماية كوكب الأرض وموارده، ومناخه، ووضع سياسة النمو العالمي، والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة.[1]

ومن بين الأسباب التي دعت المجتمع الدولي إلى عقد هذا المؤتمر نذكر: النظر في ارتفاع عدد سكان العالم والتزايد المخيف لشعوب العالم الثالث، والنهوض بالزراعة والتنمية الريفية، وإدارة موارد الأراضي، وتحسين ظروف العيش والعمل، عن طريق استئصال الفقر، ووقف التدهور البيئي.

وتعد أجندة القرن/21/، أو جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، من أهم الوثائق التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في "ريودي جانيرو" عام 1992، والذي أُطلق عليه " قمة الأرض"، إلى جانب ما تم اعتماده من إعلان مبادئ واتفاقيات.

وتتضمّن هذه الأجندة وعياً عالمياً وإرادة سياسية على أعلى مستوى بضرورة التعاون، ودراسة قضايا البيئة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، من دون إغفال الإطار البيئي.

كما أقرّت هذه الأجندة أن التنمية المستدامة هي في المقام الأول مسؤولية الحكومات، حيث تحتاج إلى استراتيجيات وخطط وسياسات وطنية، مع ضرورة وجود تعاون دولي من طرف الأمم المتحدة والمنظّمات المرتبطة بها، إضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

ثانياً: التخطيط البيئي على المستوى الإقليمي " خطة عمل البحر الأبيض المتوسط نموذجاً ":

تعدّ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط إحدى الخطط ذات البعد الإقليمي، وهي تنظّم عنصراً بيئياً هو البحر.

[1] د. عمار التركاوي، " دور القانون الدولي في مواجهة المشكلات البيئية المعاصرة "، مرجع سبق ذكره، ص729.

وقد بدأ العمل على وضع خطة لحماية البحر الأبيض المتوسط بعد عدة أشهر من انعقاد مؤتمر "ستوكهولم" من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)[1]، الذي أعدّ مشروع خطة عمل تم تبنيها في "برشلونة" عام 1975 خلال اجتماع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، إذ اتفقت الدول المعنيّة على ضرورة تبنّي اتفاقية إقليمية لحماية البحر الأبيض المتوسط من مخاطر التلوث، وتعزيزها ببعض البروتوكولات الملحقة كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وهو ما حدث فعلاً، حيث تم إبرام اتفاقية "برشلونة" لحماية البحر الأبيض المتوسط عام 1976، وأُلحق بها أربعة بروتوكولات، إثنان منها تم التوقيع عليهما مع الاتفاقية، وإثنان تم توقيعهما في مراحل لاحقة.[2]

ثالثاً: التخطيط البيئي في بعض الأنظمة الوطنية:

مما لاشك فيه أن نجاح سياسة التخطيط البيئي على المستوى الوطني يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين متطلّبات التنمية من جانب، وضرورة حماية البيئة من جانب آخر.

ومن الدول التي أخذت بالتخطيط البيئي يمكن أن نذكر النموذجين الآتيين:

1. التخطيط البيئي في مصر:

صدر قانون البيئة في مصر رقم /4/ لسنة 1994، ونصّ في المادة /5/ منه على أن: " يقوم جهاز شؤون البيئة برسم السياسة العامة، وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة، وتنميتها، ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختلفة.....".

وقد حددت المادة ذاتها المهمات التخطيطية للجهاز في النقاط الآتية:

---

[1] United Nations Environment Programme

[2] انظر د. عمار التركاوي، " دور القانون الدولي البيئي في مواجهة المشكلات البيئية المعاصرة "، مرجع سبق ذكره، ص738. ولمزيد من التفاصيل حول اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط انظر: د. صلاح هاشم، المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية، القاهرة، عام 1991، ص225 وما بعدها.

- إعداد الدراسات عن الوضع البيئي، وصياغة الخطة القومية لحماية البيئة، والمشروعات التي تتضمّنها وإعداد الموازنة التقديرية لكل منها، وكذلك الخرائط البيئية للمناطق العمرانية، والمناطق الجديدة، وكذلك المعايير المستهدفة للمناطق القديمة.
- جمع المعلومات القومية والدولية الخاصة بالوضع البيئي، والتغيّرات التي تطرأ عليه بصفة دورية بالتعاون مع مراكز المعلومات في الجهات الأخرى، وتقويمها، واستخدامها في الإدارة، والتخطيط البيئي، ونشرها، ووضع أسس وإجراءات تقويم التأثير البيئي للمشروعات.
- إعداد مشروعات الموازنة اللازمة لحماية وتنمية البيئة.
- المشاركة في إعداد خطة تأمين البلاد ضد تسرّب المواد والنفايات الخطرة والملوثة للبيئة.
- الاشتراك في إعداد الخطة القومية المتكاملة لإدارة المناطق الساحلية بالبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر بالتنسيق مع الجهات المعنية.

2. التخطيط البيئي في سورية:

صدر قانون البيئة في سورية رقم /12/ لعام 2012 وهو القانون المتعلّق بإرساء القواعد الأساسية اللازمة لسلامة البيئة، وحمايتها من التلوث، وتحقيق التنمية البيئية، وقد ألغى هذا القانون قانون البيئة رقم /50/ لعام 2002.

ونصّ على مهمات عدة لوزارة الدولة لشؤون البيئة في حينها (حلّت محلها الآن وزارة الإدارة المحلية والبيئة) من بينها:[1]

- وضع الرؤية والسياسة العامة لحماية البيئة ضمن إطار السياسة العامة للدولة، وإعداد الاستراتيجية الوطنية اللازمة لذلك، وتطويرها، ووضع الخطط والبرامج لتنفيذها، ومتابعتها بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة.

[1] انظر المادتين (3-4) من قانون البيئة السوري رقم (12) لعام 2012.

- حصر المشكلات البيئية القائمة، وإجراء أو المشاركة في البحوث، والدراسات العلمية اللازمة لمعالجتها، والحد من التدهور البيئي الحاصل، والسعي إلى الحدّ من ظهور أي مشكلات بيئية أخرى تهدد بضرر محتمل يلحق بالبيئة، مستفيدة من الدراسات المحلية والدولية ذات الصلة.
- وضع الأسس والإجراءات اللازمة لتقديم الأثر البيئي بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة للنشاطات التنموية الجديدة.
- إجراء التقويم البيئي الاستراتيجي لخطط وسياسات وبرامج عمل الوزارات.
- إعداد خطط الطوارئ البيئية، ومتابعة تطويرها، وتنفيذها، وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة.
- إعداد بنك المعلومات البيئي، وتنظيمه، ومتابعة تطويره.
- إعداد خارطة التلوث البيئي لكل محافظة، ومتابعة تطوّراتها.
- وضع أسس ومعايير التخطيط البيئي المتكامل لاستعمالات الأراضي.

أيضاً تضمّن قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /107/ لعام 2011 بعض النصوص المتعلّقة بعملية التخطيط، حيث نص في المادة /2/ منه على أن من أهدافه: إيجاد وحدات إدارية قادرة على عمليات التخطيط والتنفيذ ووضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي، وتنفيذ المشاريع بكفاءة وفعالية.

ونصّ أيضاً على أن يتولّى المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة اختصاصات عدة منها:[1]

- الإشراف على إعداد وجاهزية خطط الحماية من الكوارث والزلازل، ومتطلّبات الوقاية من الحرائق التي تعدّها الجهات المختصة.
- تكليف الجهات العامة أو الخاصة إعداد الدراسات الاقتصادية، والتخطيطية، والتقنية، لتطوير أعمال وخدمات الوحدة الإدارية.

[1] انظر المادة /38/ من قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /107/ لعام 2011.

ويـأتي ذلـك إيمانـاً مـن المشـرّع بأهميـة التخطـيط علـى المسـتويات كافـة الاقتصـادية والاجتماعية والبيئية، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ودوره الوقائي في التصدّي إلى المشكلات المستقبلية.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة، توصّلت إلى مجموعة من النتائج والمقترحات، أجملها كالآتي:

أولاً: النتائج:

1. برز التخطيط البيئي كأداة لتطبيق سياسات الحكومات في الاستخدام الأمثل للموارد البيئية، ومواجهة التحديات البيئية بخطط تُعدُّ مسبقاً.
2. يُعدُّ التخطيط البيئي من أنجع الوسائل لحماية البيئة وقائياً، ويكتسب أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية والبيئية.
3. يقوم التخطيط البيئي على مجموعة من المبادئ والمرتكزات، تهدف إلى حماية البيئة من الأخطار المحدقة بها، وتحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد البيئية.
4. هناك مجالات وتطبيقات متعددة للتخطيط البيئي، ويرتبط نجاحه بعدد من المقوّمات والدعائم من بينها وجود إدارة بيئية فعّالة، واستخدام دراسات تقويم الأثر البيئي بشكل احترافي.
5. برز الاهتمام بالتخطيط البيئي دولياً ووطنياً نظراً لما له من فائدة كبرى في مواجهة التحديات والمخاطر البيئية.

ثانياً: المقترحات:

1. نقترح إحداث وزارة للتخطيط في الجمهورية العربية السورية تُعْنى بوضع سياسة تخطيطية في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
2. نقترح تشكيل هيئة عامة في سورية تُسمَّى الهيئة العامة للتخطيط البيئي يكون أعضاؤها من المتخصصين بالشأن البيئي، يضعون خبرتهم لحماية البيئة وصيانتها.
3. ضرورة إدماج البعد البيئي ضمن تخطيط الدولة في المجالات كافة سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو غيرها، والتنسيق بين جهود الأجهزة والجهات الإدارية كافة في حماية البيئة، لتلافي التناقض في التخطيط البيئي والتطبيق من جانب كل منها.
4. وجوب القيام بدراسات المردود البيئي لكل المنشآت الصناعية والحرفية، سواء كانت في طور الإنشاء، أو قائمة بالفعل، مع تكرار القيام بهذه الدراسات بشكل دوري للتحقق من مراعاة المعايير السليمة في حماية البيئة.
5. ضرورة إعادة النظر في الصناعات والحرف الأكثر تلويثاً للبيئة، بحيث يتم المفاضلة بين العائد على التنمية من هذه الصناعات والحرف، وضررها على الوسط والمحيط البيئي.
6. وجوب العمل على إيجاد كوادر إدارية وفنيّة مدربة يكون لديها خبرة بالمشكلات البيئية، وعلى علم كافٍ بوسائل حلّها.

7. توطيد دعائم الحكم البيئي الرشيد من خلال توسيع مشاركة القطاع الخاص، وجمعيات حماية البيئة، في عملية إعداد مستويات الأداء التخطيطي في المجال البيئي وتنفيذها ومتابعتها.
8. تشديد التدابير الردعية عن كل تأخير في تنفيذ الخطط البيئية، أو تهاون في تطبيق محتوياتها، فالعبرة في فعالية الخطط، وليس في كثرتها.
9. تفعيل التعاون الدولي في المجال البيئي، خصوصاً مع الدول الأكثر خبرة في هذا المجال للحصول على الخبرات الفنيّة في التخطيط، والاستفادة من المعلومات والتكنولوجيا الحديثة.

المراجع:

أولاً: الكتب:

1. د. الأحمد، نجم ود. اسماعيل، أحمد، الإدارة العامة، منشورات جامعة دمشق، عام 2016-2017.
2. د. التركاوي، عمار، التشريع البيئي، منشورات جامعة دمشق، عام 2016-2017.
3. زنكنة، اسماعيل نجم الدين، القانون الإداري البيئي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، عام 2012.
4. د. شيحا، ابراهيم عبد العزيز، أصول الإدارة العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، عام 1993.
5. د. العازمي، عيد محمد مناحي المنوخ، الحماية الإدارية للبيئة " دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 2009.
6. د. عبدالله، عبد الغني بسيوني، أصول الإدارة العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، عام 1992.
7. د. عبد المقصود، زين الدين، التخطيط البيئي (مفاهيمه ومجالاته)، سلسلة قضايا بيئية، جمعية حماية البيئة، الكويت، عام 1982.
8. د. العوضي، بدرية عبد الله، أبحاث في القانون البيئي الوطني والدولي، الكويت، عام 2005.
9. د. فودة، سيد محمد بيومي، الوجيز في القانون البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 2017.
10. د. النمر، أبو العلا علي أبو العلا، نحو تعزيز حماية البيئة الأثرية المصرية في العلاقات الخاصة الدولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 1997.
11. د. هاشم، صلاح، المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية، القاهرة، عام 1991.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. سامي، بوطالبي، النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف2، عام 2016–2017.
2. د. عبد الغني، حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، عام 2012–2013.

ثالثاً: الأبحاث والمقالات وأوراق العمل:

1. د. التركاوي، عمار، " دور القانون الدولي البيئي في مواجهة المشكلات البيئية المعاصرة "، مجلة المحامون، العددان (5–6)، أيار وحزيران، عام 2010.
2. د. حسنين، ناصر جلال، " دور الدولة في حماية البيئة مع التركيز على الأدوات الاقتصادية وإمكانية تطبيقها في مصر في ظلّ المتغيّرات المحلية والعالمية "، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، السنة (97)، العدد (484)، أكتوبر، عام 2006.
3. د. الحلو، ماجد راغب، " البيئة العمرانية بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية "، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية الصادرة عن كلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، المجلد الأول، العدد الأول، تموز، عام 1998.
4. الرميدي، بسام سمير وطلحي، فاطمة الزهراء، " التخطيط البيئي كآلية لتحقيق البعد البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر 2030"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، القاهرة، العدد السابع، سبتمبر، عام 2018.

5. د. سفيان، ساسي، " المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية "، مجلة جيل حقوق الإنسان الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي، لبنان، طرابلس، العدد (2)، حزيران، عام 2013.
6. السيد حسن أحمد ، ندى و عبد الرزاق، عادل عبد الرشيد، " دور التخطيط البيئي وأهميته الاستراتيجية للبيئة والتنمية "، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد العاشر، العدد (23)، ديسمبر، عام 2008.
7. د. عبد الرزاق، عادل عبد الرشيد، " التشريعات البيئية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي "، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة بعنوان: "دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية"، باشراف المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المنعقدة في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة (7–10 مايو)، عام 2005.